2٪ تراجعا في النفط الكويتي لـ 47,4 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1,05 دولار ليبلغ مستوى 47,4 دولارا مقابل 48,46 دولارا للبرميل في تداولات وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية بقيت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام قرب أدنى مستوياتها في 3 أسابيع وسط استمرار المخاوف من وفرة المعروض في الأسواق العالمية.
وانخفضت العقود الآجلة للخام الأميركي تسليم سبتمبر بنحو 37 سنتا لتصل إلى مستوى 47,22 دولارا للبرميل.

توصية بعدم التركيز على الأنشطة التجارية فقط

مستقبل المنافسة بين البنوك رهن تطوير الخدمات المصرفية الاستثمارية

ضرورة التركيز على خدمات الاستشارات المالية خلال المرحلة المقبلة

استطلاع البنوك رأي عملائها يساعدها في تحديد طبيعة الخدمات المصرفية بالمستقبل

إدارات خدمات الاستشارات للشركات لاعب رئيسي في تحديد استراتيجيات البنك

توصية بالتواصل مع الجهات الرقابية لتطوير سوق الدين والصكوك بالكويت

إنشاء سوق دين كويتي للبنوك دور فاعل فيه يخلق مركزاً مالياً إقليمياً متميزاً

توقع بتضاؤل الضغوط على إنشاء سوق سندات كويتي في ظل الاتجاه إلى إنشاء مركز مالي عالمي

محمود صبحي

شهد نمو القروض للشركات تباطؤا واضحا خلال السنوات الماضية وهو ما ادى الى انخفاض مستويات المصروفات الرأسمالية لدى الشركات وفي المقابل فإن الانفاق الاستثماري الحكومي وبعض المتغيرات الاقتصادية والمؤشرات الحالية تشير الى امكانية زيادة المصروفات الرأسمالية للشركات والطلب على الاقتراض خلال السنوات المقبلة ويبقى التساؤل: هل البنوك الكويتية جاهزة لتمويل تلك الزيادة المرتقبة؟

البنوك الكويتية لديها مستويات سيولة مرتفعة ومع سياسات تحفظ بنك الكويت المركزي خلال الفترة الماضية فقد تكونت مخازن سيولة عالية لدى البنوك ولكن المشكلة قد لا تكمن في توافر السيولة اللازمة لتمويل الزيادة في المصروفات الرأسمالية للشركات الحكومية والخاصة بالسوق الكويتي ولكن المنافسة الحقيقية تكمن في قدرة البنوك الكويتية على استكشاف خيارات تمويل تواؤم التغيرات المستقبلية في سوق التمويل بحسب الدراسة التي نشرها معهد الدراسات المصرفية بعنوان «نظرة مستقبلية لنمو الشركات والاعمال المصرفية والاستثمارية».

تمتلك البنوك الكويتية نحو 3,1 مليارات دينار (قرابة 10 مليارات دولار) سيولة يمكنها استخدامها للإقراض إلا أنها غير مستغلة، مبينة أن نسبة السيولة المتاحة فعليا لدى البنوك وصلت إلى 25,6٪ من إجمالي حجم الودائع لديها والذي يصل إلى 41 مليار دينار.

كما وصل فائض السيولة لدى البنوك الذي يمكن التصرف فيه الى 7,6٪ من حجم الودائع، بحسب البيانات المصرفية وبيانات البنك المركزي بنهاية سبتمبر الماضي، حيث يحدد بنك الكويت المركزي الحد الأدنى للسيولة داخل البنوك بنحو 18٪ من إجمالي الودائع التي يجب الاحتفاظ بها.

اوصت الدراسة بضرورة بدء البنوك من الآن في العمل جنبا إلى جنب مع عملائها لاستكشاف خيارات التمويل المحتملة في المستقبل، سواء التجارية أم تلك المرتكزة على الأعمال المصرفية الاستثمارية.

وفي الوقت ذاته، يفترض أن تعمل إدارات خدمات الاستشارات للشركات في البنوك الكويتية عن كثب مع عملائها لمساعدتهم في إعادة التركيز على الأنشطة الأساسية وتقليل الرافعة المالية تحسبا لأي احتياجات في المستقبل لرصد الأموال بغرض الأنشطة الاستثمارية بحسب ما ذكرت الدراسة.

كذلك توجهت الدراسة الى التوصية بضرورة ان تعمل البنوك مع الجهات الرقابية لبحث تطور سوق الدين والصكوك في الكويت، مع كافة المزايا التي يحققها. وينبغي على جميع الأطراف أن تنظر في إجراء مراجعة رسمية تتضمن تقييما لتيسير ممارسة الأعمال في الكويت، وكذلك البنية التحتية اللازمة، والتي قد تكون مطلوبة لتفعيل السوق الرئيسي والثانوي للدين.

رأت الدراسة ان البنوك الكويتية يجب ألا تقصر منافستها على القروض التجارية وان تنظر لمستقبل افضل لسوق دين محلي بالكويت تكون للبنوك الدور الرئيسي والفاعل فيه وهو ما يمكن ان يحول الكويت لمركز مالي اقليمي وعالمي قادر على توفير ادوات التمويل اللازمة والمتنوعة لكافة الشركات والمؤسسات والمشروعات.

وفي ذلك الاطار ذكرت الدراسة: «تعكس القروض التجارية الرخيصة نسبيا المنافسة بين البنوك على العملاء من الشركات والسيولة الفائضة في النظام المصرفي. وفي ظل استمرار هذه الأوضاع، نتوقع أن تكون هناك ضغوط ضئيلة لتطوير سوق السندات مهما كانت منفعته في تمكين الكويت من توسيع نطاق دورها كمركز للخدمات المالية».

وبالتالي ينبغي على البنوك الكويتية الاستثمار الآن في تطوير خبراتها في كافة جوانب الاستشارات المقدمة للشركات، والخدمات المصرفية للشركات وأسواق الدين المالية، وذلك حتى تتخذ لها ولعملائها موطئ قدم لمواجهة التحولات في المستقبل.

رفعت ملكيتها إلى 31,8 مليار دولار.. تعادل 5,3٪ من أصولها الخارجية

الكويت تشتري 200 مليون دولار سندات أميركية في يونيو

أحمد موسى

كشفت أحدث بيانات لوزارة الخزانة الأميركية زيادة الكويت غلتها من السندات الأميركية خلال شهر يونيو الماضي بواقع 200 مليون دولار لتصل حيازة الكويت من السندات الأميركية إلى 31,8 مليار دولار مقابل 31,6 مليار دولار في مايو الماضي بنمو 0,6٪.

وعاودت الكويت عمليات الشراء على السندات الأميركية خلال شهري مايو ويونيو بعد تسجيلها بيعا في ابريل بقيمة مليار دولار.

ومنذ بداية العام رفعت الكويت حيازتها من السندات الأميركية بنحو 3,1 مليارات دولار وبزيادة نسبتها 11٪.

ويتوزع إجمالي السندات التي تمتلكها الكويت بنهاية يونيو على 3,34 مليارات دولار سندات قصيرة الأجل، ونحو 28,4 مليار دولار سندات خزانة طويلة الأجل.

ويعادل حجم سندات الخزانة التي تملكها الكويت نحو 5,3٪ من إجمالي أصولها الخارجية التي تقدرها وكالة موديز للتصنيف الائتماني بنحو 500 مليار دولار، والتي يديرها صندوق الثروة السيادي.

وفي الوقت الذي زادت الكويت حيازتها من السندات الأميركية، يشهد العائد على تلك السندات ارتفاعا، حيث وصلت عائدات السندات الأميركية آجال 10 سنوات إلى 2,27٪، فيما بلغت عائدات السندات الأميركية آجال 5 سنوات نحو 1,83٪ فيما تبلغ آجال 30 عاما عند 2,8٪.

ويذكر ان الكويت قامت خلال منتصف مارس الماضي ببيع سندات في الأسواق الدولية بقيمة 8 مليارات دولار وبفائدة 2,88٪ لشريحة بقيمة 3,5 مليارات دولار تستحق في 2022، وشريحة أخرى بقيمة 4,5 مليارات دولار بفائدة 3,61٪ وتستحق في 2027. وتشهد السندات الكويتية خلال يونيو الجاري ارتفاع مختلف آجال الاستحقاق، وتتداول سندات الكويت آجال 10 سنوات والتي يبلغ إجمالي قيمتها 4,5 مليارات دولار بسعر 102,6٪ وهو أعلى مستوى لها منذ بدء تداولها في بورصتي لندن وإيرلندا في 20 مارس الماضي.

وتراجعت عوائد السندات آجال 10 سنوات إلى 3,21٪، وتتداول سندات الكويت آجال 5 سنوات والتي يبلغ إجمالي قيمتها 3,5 مليارات دولار بسعر 100,8٪، فيما بلغ العائد على تلك السندات 2,59٪.

ووفقا لتصريحات للعضو المنتدب السابق للهيئة العامة للاستثمار الصندوق السيادي للبلاد يبلغ حجم استثمارات الكويت في أسواق السندات الدولية ما بين 100 و150 مليار دولار.

وأفصحت وزارة الخزانة الأميركية في مارس 2016 لأول مرة منذ 4 عقود عن حجم سندات الخزانة التي تمتلكها الدول الخليجية.

وخلال يونيو اشترت السعودية سندات خزانة أميركية بقيمة 8,8 مليارات دولار، لترفع رصيدها إلى 142,8 مليار دولار، فيما كانت 134 مليار دولار بنهاية مايو. وخفضت الإمارات رصيدها من السندات الأميركية بقيمة 1,5 مليار دولار لتبلغ 58,9 مليار دولار في يونيو مقابل 60,5 مليار دولار في مايو 2017.

وعادت الصين مرة أخرى إلى عرش قائمة أكبر حائزي سندات الخزانة الأميركية، حيث بلغت حيازتها من السندات الأميركية نحو 1,14 تريليون دولار فيما بلغت ملكية اليابان نحو تريليون دولار.

ورفع صندوق الثروة السيادي للنرويج أكبر الصناديق السيادية بالعالم من حيازته السندات الأميركية لتبلغ 53,8 مليار دولار ليوقف بذلك سلسلة إجمالي مبيعاته من السندات الأميركية.

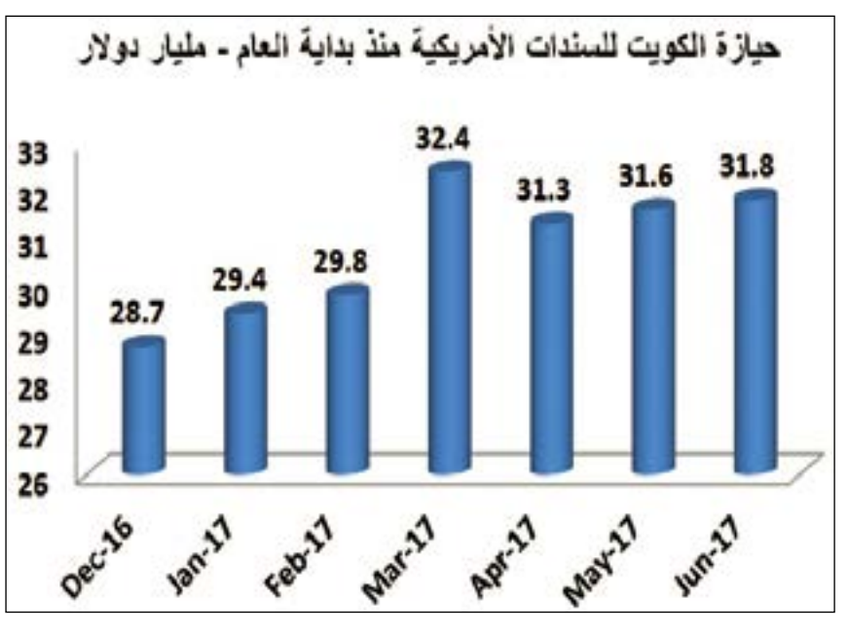

25٪ نمواً في أرباح «مركز سلطان»

أظهرت النتائج المالية للنصف الأول من العام الحالي لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية تحقيق نمو بنسبة 25٪ وذلك مقارنة بالفترة نفسها من 2016.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أمس، أنها أرباحها بلغت 1,3 مليون دينار ارتفاعا من 1,1 مليون دينار.

وأفادت الشركة بأن سبب ارتفاع الأرباح هو زيادة الربح التشغيلي للشركة.

إصدار سندات جديدة لأجل 3 سنوات بعائد 2,5٪

100 مليون دينار تضاف إلى الدين العام

مصطفى صالح

أصدر بنك الكويت المركزي أمس سندات دين عام بقيمة 100 مليون دينار لأجل 3 سنوات تستحق السداد في أغسطس 2020 بعائد 2,5٪ ووصل حجم الطلب عليها أكثر من أربعة أضعاف قيمة الاصدار لـ 433 مليون دينار.

ولا يتزامن الإصدار مع أي استحقاقات لسندات دين عام، فيما يذكر أن آخر الإصدارات في 9 اغسطس الجاري كانت تتزامن واستحقاق بنفس القيمة البالغة 100 مليون دينار.

وبذلك يصل اجمالي اصدارات سندات الدين العام منذ بداية السنة المالية في أول ابريل الماضي 1,3 مليار دينار، وبلغ متوسط العائد على كل السندات بمختلف الآجال 2,28٪ وبزيادة طفيفة بلغت 145 مليون دينار عن قيمة سندات الدين العام التي صدرت في الفترة نفسها من العام المالي الماضي التي وصلت الى 1,15 مليار دينار.

كان بنك الكويت المركزي قد أصدر سندات تورق لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي أول أمس بلغت قيمتها 100 مليون دينار وتمت تغطية الإصدار بمعدل يقارب الـ 10 أضعاف بحجم طلب وصل الى 960 مليون دينار ويمتد اجل اصدار سندات السيولة لـ 3 أشهر تستحق في 14 نوفمبر المقبل بعائد 1,75٪.

وبذلك الاصدار يصل حجم اصدارات سندات التورق منذ بداية العام لـ 5,34 مليارات دينار بمعدل تغطية تخطى أربعة أضعاف وبمتوسط عائد 1,5٪ بانخفاض طفيف عن قيمة الإصدارات للفترة نفسها من العام 2016 والتي وصلت لـ 5,5 مليارات دينار فيما بلغ إجمالي قيمة إصدارات سندات التورق العام الماضي 8,4 مليارات دينار.